

قرار رقم (CR-2024-204573) الصادر في الاستئناف المقيد برقم (PC-2023-204573)

المقدم من / هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، بشأن الدعوى رقم (PC-169216-2023) المقامة
من / هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ضد/المتهم. باكستاني الجنسية، و/المتهم ، مصري الجنسية.

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده:

إنه في يوم الثلاثاء الموافق 2024/03/05م، اجتمعت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض بحضور كل من:

الدكتور/....	رئيساً
الدكتور/...	عضواً
الأستاذ/...	عضواً

وذلك للنظر في الاستئناف المقدم من / هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، ضد القرار الابتدائي رقم
(PC-2023-169216)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، القاضي منطوقه بصرف النظر
عن الدعوى لما هو موضح بالأسباب.

وحيث تم إبلاغ المستأنف بالقرار محل الطعن بتاريخ 2023/08/06م، وتقدم بالطعن على القرار بتاريخ
2023/08/20م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه
بموجب ما قرره المادة (163) من نظام الجمارك الموحد.

وقد أصدرت اللجنة الابتدائية قرارها على النحو السابق ذكره بصرف النظر عن الدعوى لما هو موضح بالأسباب
تأسيساً منها على أن من شروط قبول الدعوى أن تكون محررة على وجه يمكن الفصل فيها وفقاً لما نصت عليه
المادة (66) من نظام المرافعات الشرعية بأنه (على القاضي أن يسأل المدعي عما هو لازم لتحرير دعواه قبل
استجواب المدعى عليه، وليس له السير فيها قبل ذلك، وإذا عجز عن تحريرها أو امتنع عن ذلك، فيحكم القاضي
بصرف النظر عن الدعوى)، وأيضاً نصت المادة (1/41) من نظام المرافعات الشرعية بأن ترفع الدعوى من
المدعي بصحيفة موقعة منه أو من يمثله تودع لدى المحكمة، وأن تشمل الصحيفة على بيانات المدعى
عليه وموضوع الدعوى وما يطلبه المدعي وأسانيده.

قرار رقم (CR-2024-204573) الصادر في الاستئناف المقيد برقم (PC-2023-204573)

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاعتراض المقدمة من الهيئة تبين أن ملخصها قد جاء على ذكر أن المدعى عليه قام بمحاولة إدخال مواد ممنوعة، ويعد تهريباً جمركياً وكسراً للقيد بإدخال البضائع بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها، وبالتالي تسري على البضاعة أحكام المنع وفقاً لنص المادة (142) من نظام الجمارك الموحد، واختتمت اللائحة بطلب قبول استئناف الهيئة شكلاً، وإلغاء قرار اللجنة الابتدائية، وإعادة القرار إلى اللجنة الابتدائية الثانية، لكونها المختصة حالياً بنظر جميع الدعاوى المرتبطة بهذه الدعاوى، للنظر في الموضوع.

وفي يوم الخميس الموافق 2024\01\18م، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها للنظر في الاستئناف المقدم، على القرار الابتدائي رقم (CFR-2023-169216) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدم من قبل المستأنف، تقرر معه لدى اللجنة الاستئنافية كفاية ما تم تقديمه وما تضمنه ملف الدعاوى من أوراق لتكوين قناعتها والفصل فيها في ضوء ما كان الاستئناف قائماً عليه من أسباب.

وبعد الاطلاع على ملف الدعاوى وما احتواه من مستندات وأوراق، وبالنظر لما قدمته المستأنفة، وحيث استند قرار اللجنة الابتدائية الصادر بصرف النظر عن الدعاوى على عجز المستأنفة عن تحرير الدعاوى أمامها، وبعد الاطلاع على لائحة الدعاوى المقدمة أمام لجنة الفصل اتضح صحة ما انتهت إليه اللجنة الابتدائية في قرارها، حيث يتضح أن اللائحة ما هي إلا سرد للمواد النظامية دون تحديد البيانات الجوهرية للدعاوى، واستناداً على ما نصت عليه المادة (191) من نظام الإجراءات الجزائية والتي نصت على أنه: " إذا وجدت المحكمة أن في الدعاوى عيباً جوهرياً لا يمكن تصحيحه، فعليها أن تصدر حكماً بعدم سماع هذه الدعاوى. ولا يمنع هذا الحكم من إعادة رفعها إذا توافرت الشروط النظامية."، وحيث إنه لا تثريب على الجهة النازرة للاستئناف الأخذ بأسباب القرار محل الاستئناف دون إضافة، متى ما رأت أن في هذه الأسباب ما يغني عن إيراد أي جديد، ولما كانت أسباب القرار محل الاستئناف كافية لحمل قضائه، الأمر الذي يتعين معه تقرير عدم تأثير الدفوع

قرار رقم (CR-2024-204573) الصادر في الاستئناف المقيد برقم (PC-2023-204573)

المقدمة على نتيجة القرار مما يكون معه الاستئناف بلا سند يؤيده متعيناً رفضه، وعليه خلصت اللجنة الجمركية الاستئنافية إلى تقرير ما يأتي:

المنطوق

1- قبول الاستئناف شكلاً من مقدمه/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، ضد القرار الابتدائي رقم (PC-2023-169216)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض.

2- وفي الموضوع رفضه، وتأيد القرار الابتدائي في كل ما قضى به، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

أعضاء اللجنة

الأستاذ /...

الدكتور /...

رئيس اللجنة

الدكتور /...